

دلالات بارزة لاستشهاد "العريان" تؤكد تعمد الانقلاب وإصراره



السبت 22 أغسطس 2020 م 05:08

قالت ورقة تحليلية نشرها موقع "الشارع السياسي" أنها متأكدة من استشهاد الدكتور عصام العريان إما بالإهمال الطبي أو فيروس "كورونا" بعدما جرى معه أمنيا. وتحت عنوان "استشهاد الدكتور عصام العريان في سجون العسكر.. قراءة في تفاصيل الجريمة" أشارت الورقة إلى منع الأمن الوطني تسليم جثمانه لأسرته ومنع الدفن والعزاء شعبيا، يؤكد أن نظام العسكر يصر على أن تكون المعركة معه "صفرية".

قتل عمد

ومن أبرز الدلالات والرسائل التي تحدثت عنها الورقة أن جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد؛ جرت بحق الدكتور عصام العريان. بداية من إعلان وفاته بعد تعرضه لوعكة صحية مفاجئة ليلة الخميس في حبسه الانفرادي؛ ومع عدم توافر أي مقومات صحية لعلاج مثل هذه الحالات داخل السجون بخلاف بقاء تحرك إدارة السجن في الاستجابة للاستغاثة كلها عوامل تؤكد أن ما جرى هو قتل عمد.

وتحددت الورقة عن أن "العريان" تحدث في غير مرة أمام القضاء، عن افتقاده للعلاج الذي يحتاجه، ووفاة العديد من المعتقلين نتيجة غياب الرعاية الطبية في السجون، وأنه أصيب بفيروس "سي" داخل السجن، وطلب السماح بعلاجه في معهد الكبد، لكن مسؤولا في السجن أبلغه أن الأمن الوطني رفض إرساله إلى المستشفى. كما أشارت إلى أن تلك الأسباب دفعت منظمة "العفو الدولية" و"هيومن رايتس ووتش" إلى فتح تحقيق عاجل في ملابسات وفاة "العريان".

التغطية الانقلابية

وكشفت الورقة أن الانقلاب حاول التغطية على الجريمة بالزعم أن "العريان" أصيب بأزمة قلبية في أعقاب إدارته لحلقة نقاشية شارك فيها عدد من قادة الجماعة بسجن العقرب شديد الحراسة. وقالت الورقة إن أدلة وبراهين تعصف بهذه الرواية الأمنية الركيكة ومنها ما نشرته صحيفة "عرب بوست" نقلا عن مصادر أمنية خاصة بسجن العقرب؛ أكدت أن المشادة وقعت بالفعل، لكنها لم تكن بين "العريان" وأحد قيادات الإخوان، كما أشار إعلام الأذرع. ورجحت بشكل شبه مؤكد أن المشادة وقعت من جانب قيادة أمنية رفيعة مارست البطش والتهديد وربما أكثر من ذلك؛ وهو ما أفضى إلى استشهاد "العريان".

وأضافت أن الرواية الأمنية تفتح الباب حول معرفة من هو القيادي الإخواني الذي نشب بينه وبين "العريان" مشادة كلامية، ولماذا لم يتم الإفصاح عن اسمه حتى تكون الرواية موثقة؟ ولماذا لم يتضمن بيان النيابة أي ذكر لهذا الموضوع؟ ولماذا لم تؤخذ شهادة هذا القيادي في التحقيقات إذا كانت الرواية الأمنية صحيحة؟

وفاة بالتعذيب

ورأت أن رواية تعرض "العريان" لبطش أمني داخل المعتقل أفضى للوفاة تحت التعذيب عززها ما نشرته حملة "حقهم" الحقوقية في بيان لها حيث لفت إلى أن الدكتور عصام العريان تُوفي وُتُشَّلَّ وُكُفَنَ دون أن يراه أحد، وأجبرت أسرته على مراسيم الدفن كما حدّتها وزارة الداخلية بحضور 12 شخصا فقط من الأسرة، كما جرى الدفن ليلًا، دون السماح لأحد من الأسرة كما هو معتاد بالذهاب إلى السجن لاستلام الجثمان وتفسيله وتكتيفه.. وعند وصولهم إلى المقابر وجدوا الداخلية قامت بالفعل بإدخال الجثمان إلى المقبرة، وعندما تمسك أفراد الأسرة برؤية الجثمان سُمح لهم (بعد سجال) بدخول المقبرة دون اصطحاب التليفونات أو أية مصايب، فلم يتمكنوا من رؤيته فعليا بسبب الظلام وقصر المدة وحالة الضغط الشديدة المفروضة عليهم.

وتساءلت الورقة عن أسباب منع الأسرة من رؤية الجثمان وتفسيله وتكتيفه ودفنه بطريقتها؟ ولماذا أصرت الداخلية على دفن الجثمان دون أن يراه أحد؟ وهل أريد بذلك إخفاء الحقيقة والتغطية على جريمة قتلها بالتعذيب؟ أم أن "العريان" مات بعده "كورونا" وتريد السلطة المستبدية التغطية على الجريمة لعدم إثارة الرأي العام المحلي والدولي ضدها؟

وأشارت الورقة إلى أن رواية الداخلية ثم الصمت عن هذه الرواية والاكتفاء بما نشر حولها في بداية الإعلان عن الوفاة المفاجئة ورأوا أن الرواية يمكن أن يفتح عليهم أبواب الجحيم والاتهام، بخلاف البراهين القوية التي تعصف بها.

حق الزيارة

وقالت الورقة إن استشهاد "العربيان" سلط الضوء على كثير من الحقوق المحروم منها المعتقلون السياسيون في سجون نظام انقلاب 30 يونيو، ومنها الحق في الزيارة؛ حيث كشفت أسرة "العربيان" أنها لم تره منذ 11 شهراً، منذ جلسة النطق بالحكم في القضية المعروفة إعلامياً بالخابر مع حماس.

وربطت الورقة بين هذا الحق واستئناف زوارات السجون بجميع مقار الاحتياز اعتباراً من السبت 22 أغسطس 2020م.. ولكن الزيارة لا تزال ممنوعة عن قيادات الإخوان بالسجون منذ سنوات في عصف كامل بحقوقهم في طل محاكمات مسيسة تفتقد إلى أي بسط معايير العدالة والنزاهة.

النظام الضعيف



ورأت الورقة أن إصرار أجهزة النظام الأمنية على عدم السماح بدفن "العربان" في مقابر الأسرة بقرية ناهيا بمحافظة الجيزة وعدم السماح بذلك بإقامة عزاء مع الانتشار الأمني الواسع سواء خلال مراسيم الدفن التي جرت من الألف إلى الياء تحت إشراف الأمن، وهو ذات الأمر الذي جرى من قبل في حالي الأستاذ محمد مهدي عاكف مرشد الجماعة السابق، وكذلك مع الرئيس الشهيد الدكتور محمد مرسي في يونيو 2019م، وهذا يؤكد أن نظام انقلاب 30 يونيو لا يزال هشا وضعيفاً، رغم حشوده الأمنية الكثيفة وارتكابه عشرات المذابح المروعة والإرهاب المتواصل للشعب بالقمع والسلح.

ورأت أن الانقلاب يخشى من جنائزات قادة الإخوان من أن تكون المشاركة الشعبية واسعة وكبيرة، وبالتالي فإن هذه الحشود الغفيرة التي ستشترك في جنازة قيادي إخواني سوف تتناقلها كاميرات الفضائيات والصحف والمواقع الدولية والمحلية، وسوف تثبت أن الجماعة رغم عمليات الاستئصال الحاربة يحقها مند الانقلاب والتي لم تحدث من قبل لأي فصيل سياسي مدنى، لا تزال تتمتع بشعبية حارفة.

وأضافت تالياً أن أجهزة الأمنية أجهزة السيسي تخشى من كثرة الحشود المشاركة في جنائز الإخوان، لأن الأجهزة الأمنية مصابة بفوبيا الحشود والثورة بشكل عام، حتى أنها ترى أن أي حشود شعبية غير ميسورة في هذه الجنائز، يعزز المخاوف الأمنية بسبب الضغوط التي يتعرض لها جموع الشعب حالياً.

رعب من العزاء

ورأت الورقة أن الانقلاب أيضاً مرعب فلم يتوقف عند حدود من الجنائز والعزاء، بل امتد إلى شن حرب واسعة ضد كل من يبدي تعاطفاً مع الشهيد الراحل، ولم يتحمل نظام الانقلاب أن تنشر نقابة الأطباء نعياً صغيراً تترجم فيه على "العربيان" فصحف وفضائيات الانقلاب ومواقعه وكتابه الإلكتروني نسبت هجوماً لاذعاً على النقابة حتى أجبرتها على حذف النعي، بل تقدمت النقابة باعتذار عن نشرها لهذا النعي لأحد قادتها الذين خدموا النقابة وأعضاءها لسنوات طفيلة.

اغتيال المعتقلين

ورأت الورقة أن وفاة "العربيان" فتحت ملف اغتيال المعتقلين في سجون النظام بالإهمال الطبي المتعمم، وقد عملت منظمات حقوقية مختلفة على توثيق أسماء وملابسات وفاة المعتقلين السياسيين وغيرهم منذ الانقلاب العسكري. وترواحت تقديرات عدد من تلك الجهات ما بين 840 و890 حالة تم توثيقها بشكل مفصل، أغليها سياسيين مناهضين للنظام، وشملت كذلك مسجونيْن جنائين، وبحسب تلك التقديرات، فإن أكثر السجون التي شهدت حالات وفاة لمعتقلين، هما: سجن تحقيق طرة وسجن طرة 1 الشديد الحراسة (المعروف بالعقرب) في مجمع سجون طرة، يليهما سجن برج العرب في وادي النطرون، فضلاً عن مقرات احتجار شرطية في مقدمتها أقسام شرطة محافظة الشرقية.

الاعدامات



وأضافت أنه تم التلاعب في التقارير الطبية الخاصة بهم، لإخلاء ساحة إدارات السجون التي كانوا محتجزين فيها من تهمة الإهمال الطبي أمام المنظمات الدولية

ويحسب شهادة طبيب فإن "الهدف الأساسي من نقل الأجهزة الأمنية للسجناء السياسيين إلى المستشفيات المتواجدة خارج السجون، كان تجنب الضغوط الخارجية، عبر إعداد واستصدار تقارير مزيفة، بعد إجبار الأطباء وإدارات المستشفيات الحكومية على ذلك".
ونتيجةً كد شعارات هؤلاء الأطباء أن شعاعاً، السلطة تجاه قادة الجماعة الذين يعانون من أمراض، منها هم يعانون.